سيناريو رفع الجلسات تكرر للمرة الثالثة لعدم حضور السلطة التنفيذية

علاقة مجلس الأمة بالحكومة على «مفترق» طرق

السعدون: العجمي أبلغني أن الحكومة لن تحضر «العادية» و«التكميلية» وكذلك «الخاصة»

الجلسة ترفع إلى الوقت المحدد لها في اللائحة الداخلية 21 و22 فبراير الجاري

نواب يصدرون بيانا يطالبون فيه بسرعة تكليف رئيس الحكومة والاستعجال بتشكيلها

الالتفاف الشعبي لا يدوم إلا مع البارين بقسمهم والمخلصين في عملهم والمؤمنين بحقوقهم وواجباتهم

السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة

النواب في طريقهم للحضور «تصوير: صالح محمد»

حتى لا نعود إلى المربع الأول أصبح من اللازم حماية دور المؤسسة التشريعية

الحجرف: حماية المال العام الدافع لاستجواب وزير المالية.. ونرفض إعادة توزيره

كتب: أحمد الهديان

في الوقت الذي تكرر فيه سيناريو انعقاد الجلسات، ورفعها لعدم حضور الحكومة للمرة الثالثة على التوالي، أصبحت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على مفترق طرق.

في هذا الإطار رفع رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون الجلسة العادية اليوم إلى يومي 21 و22 فبراير، لعدم حضور الحكومة.

وقال السعدون» تفتتح الجلسة، النصاب مكتمل لكن الأخ وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني كلمني أمس وقال إن الحكومة قررت عدم حضور جلسة اليوم «أمس» وجلسة اليوم وكذلك جلسة الخميس الخاصة، ولذلك ترفع الجلسة إلى الموعد المحدد في اللائحة يومي الثلاثاء والأربعاء 21 و22 فبراير».

على صعيد متصل أصدر عدد من أعضاء مجلس الأمة بيانا بعنوان «حتى لا نعود إلى المربع الأول» دعوا فيه إلى سرعة تكليف رئيس الحكومة والاستعجال في تشكيلها.

وقال النواب في بيانهم» إن الالتفاف الشعبي لا يدوم إلا مع البارين بقسمهم والمخلصين في عملهم والمؤمنين بحقوقهم وواجباتهم والقادرين على ترجمة أقوالهم إلى أفعال».

وأضافوا «وانطلاقاً من مسؤولياتنا الشعبية التي عبرت عنها صناديق اقتراع 29 سبتمبر 2022 وحقوقنا الدستورية التي كفلتها المادة 108 من الدستور وتعبيرنا الرافض لمحاولة الالتفاف على الدستور».

وذكروا إنه «وحتى لا نعود إلى المربع الأول، أصبح من اللازم حماية دور المؤسسة التشريعية الذي أكد عليه المشرع الدستوري، حيث أتى القياس في مواد الدستور ألا يتجاوز تشكيل الحكومة أكثر من أسبوعين لكي لا تكون مصالح الشعب وقوانينه مرهونة بتشكيل ممتد غير معلوم الملامح أو المدة».

وقالوا «لذلك فإن احترام النصوص الدستورية والإرادة الشعبية يستدعي سرعة تكليف رئيس الحكومة والاستعجال في تشكيلها، حفظ الله الكويت وشعبها».

والنواب موقعو البيان هم نائب رئيس مجلس الأمة محمد براك المطير وخالد المونس ود. حسن جوهر ومرزوق الحبيني وشعيب المويزري وحمدان العازمي ومهند الساير ود. حمد المطر ود. عبدالكريم الكندري وعبدالله المضف ود. عبدالعزيز الصقعبي وثامر السويط والصيفي الصيفي ومهلهل المضف وأسامة الشاهين وفارس العتيبي ود. محمد الحويلة ومحمد هايف ود. عادل الدمخي وصالح عاشور وخليل الصالح وحمد العبيد ود. مبارك الطشه وعبدالله فهاد ود. خليل أبل وسعود العصفور وأحمد لاري وأسامة الزيد وعبدالوهاب العيسى وعبدالله الأنبعي ود. فلاح الهاجري وحامد البذالي وشعيب شعبان وحمد المدلج ود. محمد المهّان ومبارك الحجرف وهاني شمس وخالد الطمار ويوسف البذالي.

جانب من الجلسة

من جهته عقد النائب مبارك الحجرف مؤتمرا صحفيا بشأن استجوابه المقدم لوزير المالية عبدالوهاب الرشيد مؤكدا أن الدافع الأول في الاستجواب هو حماية المال العام والالتزام بنص الدستور فيما يخص حماية الأموال العامة.

وقال الحجرف في مؤتمر عقده بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه بعد أن تقدم بالاستجواب إلى وزير المالية عبد الوهاب الرشيد استقالت الحكومة ولم تواجه، ولذلك وجد أن من واجبه توضيح الصورة للشعب الكويتي والتجاوزات التي تمت على المال العام في الفترة الماضية.

واعتبر أن هروب الحكومة غير المبرر من الجلسات يدفع النواب إلى محاسبة الحكومة على تنصلها من واجبها الدستوري.

وأوضح أن المحور الأول من الاستجواب يتعلق بالتستر على إهمال موظفي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تحصيل مديونيات شركات تخلفت عن دفع اشتراكات تفوق قيمتها 95 مليون دينار، منوها إلى أن إدارة التدقيق الداخلي بمؤسسة التأمينات حذرت من هذا الأمر وتم تشكيل لجنة للتحقيق في هذا الموضوع.

وانتقد الحجرف ما تم من إجراءات في هذا الموضوع من دون وجه حق تمثلت في وقف نائب مدير عام المؤسسة للشؤون الإدارية والمالية من غير تحقيق، وإنهاء عقد رئيس قطاع الموارد المالية بسبب التحفظ على قرار المجلس التأديبي بعدم محاسبة المتسببين في سقوط حق المؤسسة في هذه المديونيات.

وأكد أن كل هذه التصرفات التي قام بها وزير المالية مخالفة لصريح القانون، وفيها انتقام من الأشخاص الذين كشفوا عن وجود التلاعب والمزاجية في تحصيل ديون المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مستغربا أن يهمل الوزير الذي يتحدث عن وجود عجز اكتواري وتحصيل مديونيات بقيمة 95 مليون دينار.

وضرب مثالا بإحدى الشركات التي توجد عليها مديونية بقيمة 2.4 مليون دينار وتم منحها شهادة السماح بالتنازل عن الرخصة وبيع الشركة بعد أن سددت 400 ألف دينار فقط من المبلغ، على الرغم من أن نص المادة 95 من قانون التأمينات لا يجيز منح شهادة التنازل إلا بعد سداد كامل المبلغ.

واعتبر أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية خسرت «عمدا» الكثير من القضايا، وإهمال المؤسسة مطالبة الكثير من الشركات قبل انقضاء مدة السنوات الخمس المنصوص عليها بالقانون.

ونوه بأن المحور الثاني من الاستجواب يتعلق بتضرر المال العام من صفقة استحواذ بيت التمويل على البنك الأهلي المتحد، مؤكدا أن هذا الأمر تم في عهد وزير المالية الحالي.

وانتقل إلى المحور الثالث من الاستجواب وهو المتعلق بالضرر على المال العام بمبلغ 178 مليون يورو والمتعلق بشركة ديملر بنس والعضو المنتدب السابق في الهيئة العامة للاستثمار.

وتحدث الحجرف عن المحور الرابع والخاص بعدم الالتزام بتطبيق قانون حماية الأموال العامة، مؤكدا أن هناك تعديا على المال العام في مكتب الاستثمار الكويتي بلندن وتخاذلا من قبل الهيئة العامة للاستثمار في تطبيق هذا القانون.

وأوضح الحجرف، أنه فيما يخص محور تضليل مجلس الأمة فإن وزير المالية أكثر من وجهت له أسئلة ولم يجب عن غالبيتها، إما لعدم وجود إجابات لديه وإما أن لديه إجابات خطيرة جدا لا يريد الإفصاح عنها.

وعن المحور السادس من استجوابه قال الحجرف إنه يتعلق بسوء إدارة صناديق الأجيال القادمة والاحتياطي العام، مشيرا إلى وجود تقارير صحفية غربية تتحدث عن الفوضى في الهيئة العامة للاستثمار، وتراجع دورها بعد أن كان مكتب استثمار لندن في عام 1983 يطلق عليه « المقتنص الجريء «.

وأكد الحجرف وجود تعارض مصالح وتنفيع في شركة النقل العام بتعيين رئيس تنفيذي مخالف للشروط بسبب صلة القرابة مع أحد الأشخاص في الهيئة العامة للاستثمار.

وذكر إن ما حدث في اختبارات «المضيفات» والتحقيق فيه من قبل السلطات الإسبانية يضر بسمعة الكويت، مبديا استغرابه من إدارة شركة مملوكة للدولة بهذا الشكل، متسائلا عن إجراءات الوزير للدفاع عن سمعة الكويت في هذا الموضوع.

وشدد على أنه لا يعارض تثبيت الكفاءات في المناصب الفنية في هيئة الاستثمار والشركات التابعة، إلا ان ذلك لا يمنع منح الفرصة لضخ دماء جديدة والاستفادة من الكوادر الوطنية الشابة في هذا الجهاز الاستثماري للدولة.

واعتبر الحجرف أن هناك تنفيعا من خلال تعيين المستشارين في إحدى الشركات التابعة للهيئة على حساب المال العام، مضيفا إن الوزير لم يجب عن الأسئلة الموجهة من أكثر من نائب في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بما ورد في الاستجواب عن سوء إدارة شركة غرين هاوس للبنية التحتية التابعة للهيئة العامة للاستثمار، أوضح الحجرف أنه وردت بخصوصها 4 ملاحظات على أداء الشركة وضعف أداء لجنة الاستثمار ووجود شبهه تعارض مصالح عند تقييم الاستثمارات وربطها بنظام تحفيز الموظفين وعدم الالتزام بالدراسة الاستشارية الخاصة بالرواتب وتحفيز الموظفين.

وفي موضوع آخر اعتبر الحجرف أن تأخر تشكيل الحكومة سيعيدنا إلى المربع الأول، موجها رسالته إلى سمو رئيس الوزراء بأن إعادة تكليف وزير المالية يشكل خطرا على القوة المالية للكويت، مشددا على أنه « لن أقبل بعودته مرة أخرى وكذلك وزير شؤون مجلس الوزراء نظرا لما تم من عبث في عمليات النقل وقتل طموح المواطنين، واستباحة مجلس الخدمة المدنية».

وأكد أن «المجلس منح الحكومة كل ما تريد، وقوبل ذلك بقتل طموح المواطن»، مطالبا رئيس الوزراء حال إعادة تكليفه بأن « يختار رجال دوله تقود البلد وتغيير حالة الإحباط التي يعاني منها الشعب الكويتي».

واختتم الحجرف مؤكدا أن « المطلوب من الحكومة العمل على رسم مستقبل مشرق لهذا البلد، بدءا من التشكيل الحكومي الجديد»، مشددا على أنه «لا توجد شخصانية مع أحد وأن التقييم بناء على الأفعال».

أكدت أن الشعب كله ينتظر وقفة جادة أمام هذه الجريمة المتكررة

«التعليمية»: مهلة أسبوعين لـ «التربية» لمناقشة الاقتراح بشأن مكافحة الغش بالمدارس

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد، في اجتماعها أمس اقتراحا بقانون في شأن مكافحة أعمال الإخلال بالامتحانات والاختبارات.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة ناقشت ظاهرة الغش في الاختبارات بالمدارس، مؤكداً أن الشعب كله ينتظر وقفة جادة أمام هذه الجريمة المتكررة.

وأعرب المطر عن أسفه لعدم حضور الحكومة الجلسة الخاصة التي تقدم بها مع مجموعة من النواب يوم الخميس، مبينا أن ذلك يدل على عدم حرص الحكومة على التعليم أو التنمية التي يعد التعليم مدخلا أساسيا لها.

وأضاف المطر إن ميزانية وزارة التربية المقبلة 2023/2024 تعد الأكبر على مستوى الوزارات بقيمة مليارى دينار و343 مليون دينار، بزيادة نحو مليار دينار عن ميزانية وزارة الصحة البالغ قيمتها مليار و400 مليون.

وقال إن باب الخدمات في وزارة التربية يبلغ 95 مليون دينار ويبلغ عدد العاملين بها 141 ألف مابين معلم وإداري ويدرس في مدارس الوزارة 600 ألف طالب وطالبة.

وذكر المطر إن وزارة التربية لم يحضر منها لا الوكيل المساعد للشؤون القانونية ولا مدير الشؤون القانونية، رغم أن الاجتماع كان يناقش قانون لائحة الغش ويضم عقوبات جزائية.

وبين المطر أن اللجنة لم تتخل عن دورها واستعانت بأهل الميدان من مديري المدارس وجمعيات النفع العام، مشيرا إلى أن مديرة مدرسة فاطمة العجمي حضرت الاجتماع وتحدثت عن القرار الوزاري رقم 21 لسنة 2018 الخاص بالغش وشرحت الأمر بمهنية كما حضر فريق «قيم التطوعي» الذي لديه مبادرة لمناهضة الغش وتطوير التعليم.

وبين المطر أن اللجنة عرضت الاقتراح بقانون بشأن مكافحة أعمال الإخلال بالامتحانات والاختبارات على وزارة التربية، ومنحتها أسبوعين، وطلبت اللجنة إسقاط القرار الوزاري رقم 21 لسنة 2018 المبني على قرار سابق من لائحة الغش لعام 2008.

وقال المطر إن اللجنة دعت الوزارة إلى مناقشة الموضوع مع المختصين من أهل الميدان، مشيرا إلى أن أحد أسباب فشل التعليم هو التخلي عن المدرس وأهل الميدان.

وبين المطر أن وكيل وزارة التربية ذكر إن حالات الغش العام الحالي بلغت 2800 حالة في الصفوف العاشر والحادي عشر والثاني عشر، مضيفا إن هناك قياديين ومدرسين وأولياء أمور تعاونوا في هذه الجريمة.

ولفت المطر إلى أنه رغم ضبط 40 ألف سماعة غش تزور إرادة جيل كامل ولا تمنح عدالة ولا مساواة، إلا أن الحكومة لم تحرك ساكنا ولم تأخذ موقفا تاريخيا بوقف المتسببين أوإقالة جميع القياديين، كما أنها لن تحضر الجلسة الخاصة بمناقشة الظاهرة يوم الخميس، مشيرا إلى أنه منذ نحو عامين تعطلت 4 سماعات في استاد جابر فتمت إقالة وكيل وزارة الإعلام و6 وكلاء مساعدين.

وأكد المطر استمرار اللجنة في مناقشة القضية وأن القانون الخاص بمكافحة الغش سيرى النور خلال أسبوعين سيتم خلالهما تطويره ومعالجة الملاحظات عليه، وستتعاون اللجنة مع مؤسسات المجتمع المدني والمختصين من الميدان، رغم خذلان الحكومة في عدم حضورها.

وأكد المطر أن الادعاءات بأن اللجنة تناقش فقط الزيادات المالية المستحقة غير صحيحة، لافتاً إلى أنه تقدم مع زملاء آخرين بقانون تطوير التعليم الذي استغرق 300 ساعة ومدرج على جدول أعمال اللجنة.

وأشار إلى أن اللجنة ستناقش في اجتماع غد موضوعات خاصة بجامعة عبدالله السالم والتخصصات المطلوبة وعدد الكليات وتعيين أعضاء هيئة التدريس والتعاون مع جامعة الكويت وهيئة التعليم التطبيقي.

جانب من اجتماع لجنة شؤون التعليم البرلمانية